

كورونا يفرض تأجيل مشاريع قطرية

أجبر تراجع إيرادات صادرات الغاز والسلطات القطرية على تأجيل عدد من المشاريع وتوسيع لجونها إلى الاقتراض، في وقت يرجح فيه محللون أن تكون الدوحة من أكبر المتضررين بسبب اعتمادها التام على صادرات الغاز، التي تعاني من انهيار الأسعار بسبب تلاشي الطلب وتخمة الأسواق.

لندن - أكدت وثيقة نشرت أمس، أن الحكومة القطرية بدأت ترتيبات إصدار سندات دولية واسعة النطاق، لتغطية نقص السيولة وارتفاع العجز في الموازنة في ظل انهيار إيرادات صادرات الغاز الطبيعي. وظهرت أن الدوحة بدأت أمس، تسويق سندات بالدولار الأمريكي على ثلاث شرائح لأجل خمس سنوات وعشر و30 عاما، سعيا لجمع سيولة وسط انخفاض أسعار النفط وحالة ضبابية في السوق بسبب تفشي فيروس كورونا.

ولجات النشرة إلى تبرير لجوء الحكومة القطرية إلى الاقتراض من أسواق المال العالمية في إجراء غير معتاد يكشف حجم الضائقة المالية التي تهدد البلاد.

وجاء في النشرة أن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني طلب من الحكومة إرجاء عقود غير ممنوحة لمشاريع إنفاق رأسمالي بما قيمته 8.2 مليار دولار بسبب تفشي فيروس كورونا.

وأقرت الحكومة القطرية في نشرة خطط إصدار السندات بأن تفشي الوباء قد يستمر في التأثير السلبي على الاقتصاد وأسواق المال القطرية وربما يفضي إلى ركود.

وقالت الدوحة إن انخفاض أسعار النفط سيؤثر على اقتصادها كبيراً على إيرادات الدولة وأوضاعها المالية، إذ ساهم قطاع النفط والغاز بنسبة 83.3 في المئة من إجمالي إيرادات 2018 و34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام الماضي. ويرجح محللون أن يصبح الاقتصاد القطري من أشد المتضررين من انتشار فيروس كورونا بسبب اعتماده الشديد على تصدير سلعة واحدة هي الغاز، الذي انهارت أسعاره نتيجة انهيار الطلب العالمي وتخمة الأسواق بالإمدادات الوفيرة.

وترجع تقارير عالمية أن يضطر الصندوق السيادي القطري لتكثيف عمليات بيع الأصول الخارجية لمعالجة أزمة السيولة المتواصلة في البلاد منذ فرض المقاطعة العربية على الدوحة قبل نحو 3 سنوات.

وسبق للحكومة القطرية أن طرقت أسواق الدين العالمية في العام الماضي، حيث جمعت 12 مليار دولار في مارس 2019.

وعرضت قطر سعراً استرشادياً أولياً عند حوالي 355 نقطة أساس فوق سندات الخزينة الأمريكية لشريحة الخمس سنوات ونحو 340 نقطة أساس فوق لشريحة العشر سنوات ونحو 4.75 في المئة للثلاثين عاماً.

والشريحة الأخيرة من سندات فورموزا التي تباع في تايوان من مقترضين أجانب وتكون مقومة بعملات غير الدولار التايواني.

وتظهر الفوائد المرتفعة للسندات الوضع الاستثنائي في أسواق المال العالمية، وتعكس حاجة الدولة الماسة إلى السيولة لتمويل تضخم إنفاقها الاستعراضي، الذي يستنزف مواردها. وتشير بيانات رفينيتيف إلى أن السعر الاسترشادي الأولي يتضمن علاوة بنحو 80 نقطة أساس فوق

أوبك+ تنتظر مساهمة 10 دول أخرى لإبرام اتفاق أوبك++

واشنطن تلوح بمشاركة غير مباشرة في تخفيضات الإنتاج



بانتظار التحاق النفط الصخري

وكان ترامب قد قال الإثنين إن الشركات الأميركية "تخفف إنتاجها بالفعل وإنها تخفضه بجدية شديدة...". أعتقد أن هذا يحدث تلقائياً". وهناك مؤشرات على أن الاتصالات الدبلوماسية تحقّق تقدماً نحو التوافق على إجراءات إعادة الاستقرار إلى صناعة النفط العالمية، بعد أيام من التوترات وخاصة بين موسكو والرياح.

وقالت الحكومة الأميركية أن وزير الطاقة دان بروليت أجرى "مناقشات بناءً" مع نظيره السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان.

ورغم ذلك تواجه المحادثات بين الدول النفطية عقبات كبيرة. فما زال موعد الاجتماع الذي تأجل مرة قبل ذلك والمقرر له بشكل مبدئي، الخميس غير مؤكد.

وتؤكد مصادر مطلعة أن ممثلي دول تحالف أوبك+ سيغدون لمحادثات عبر تقنية الفيديو الخميس الساعة الرابعة مساء بتوقيت فيينا. وقد يتم عقد محادثات أوسع في اليوم التالي بمشاركة وزراء الطاقة في دول مجموعة العشرين من أجل الوصول إلى مساهمة أوسع في اتفاق مستويات إنتاج النفط في العام.

حيث كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أول من أشار إلى هذا الرقم عبر تغريدة الخميس، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار. ويُعد ذلك صدرت مؤشرات من الرياض وموسكو، إلى استئناف الحوار، إذ دعا فلاديمير بوتين الجمعة إلى "توحيد الجهود لتحقيق توازن في السوق وخفض إنتاج النفط". وتدرس التحضيرات حالياً تحديد الدول المستعدة لخفض إنتاجها وكمية الخفض التي تقبل بها. ومن المنظر أن تأتي المساهمة الرئيسية من الدول النفطية الثلاث الكبرى وهي السعودية وروسيا والولايات المتحدة بحسب وكالة بلومبرغ.

وقالت مصادر مطلعة إن الوصول إلى اتفاق فعال يستلزم موافقة الدول الثلاث على المساهمة في خفض الإنتاج العالمي وإن لم يكن بنفس القدر لكل دولة، مضيفاً أن روسيا والسعودية ستساهمان بالنسبة الأكبر من الخفض.

ويرجح محللون أن تعرض الولايات المتحدة خفضاً تدريجياً في إطار تعامل الشركات الأميركية مع أوضاع السوق سواء بالنسبة إلى الأسعار المنخفضة أو امتلاء كل مستودعات التخزين وهو ما يجعل خفض الإنتاج حتمياً.

تزايدت المؤشرات على فرص نجاح إبرام اتفاق عالمي غير مسبوق لخفض إنتاج النفط، بعد تأكيد مشاركة منتجين كبار في الاجتماع المقرر الخميس بدعوة من منظمة أوبك وحلفائها مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج والبرازيل والأرجنتين ومصر.

لندن - تسارعت التحضيرات لعقد جولة محادثات تجمع كبار منتجي النفط في العالم للوصول إلى اتفاق بشأن خفض تاريخي للإنتاج من أجل تخفيف الأثر المدمر لكافة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد على صناعة النفط العالمية.

وسيتيح هذا الاجتماع الطارئ عبر دائرة الفيديو بحث خفض كبير للإنتاج، لا يقتصر على الدول المشاركة في اتفاقات خفض الإنتاج السابقة، التي أصبحت تشترط مساهمة دول أخرى في دفع ثمن دعم الأسعار.

ودعت منظمة أوبك عشر دول من خارج تحالف أوبك+، لا تتعاون معها عادة، لكنها معنية بانخفاض الأسعار، مثل الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والنرويج والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا ومصر وإندونيسيا وتري니다د وتوباغو.

ويهدف الاجتماع إلى خفض الإنتاج بعشرة ملايين برميل يومياً، وهي كمية هائلة تهدف إلى لجم انهيار أسعار النفط المستمر منذ أسابيع بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد، وحرب أسعار النفط بين موسكو والرياح. ويخيم ظل الولايات المتحدة على هذا الاجتماع الاستثنائي،

ووجهت منظمة أوبك بقيادة السعودية وحلفائها بقيادة روسيا دعوة إلى عشر دول أخرى، بينها الولايات المتحدة لحضور الاجتماع المقرر الخميس في محاولة لإحلال الاستقرار في سوق النفط الخام.



وكالة بلومبرغ؛
المساهمة الرئيسية
ستاتي من السعودية
روسيا والولايات المتحدة

تحالف استثماري عالمي لشراء حصة في شبكة أنابيب غاز أدنوك

مؤسسات استثمارية عالمية ومحلية رائدة رؤوس أموال على المدى البعيد في أصول البنية التحتية الرئيسية لشركة نفط إماراتية. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، عملت أدنوك على توسيع نموذج شركاتها الاستراتيجية وإيجاد فرص استثمارية جديدة في مختلف مجالات وجوانب أعمالها في قطاع النفط والغاز، مع تعزيز الإدارة الاستراتيجية لمحفظة الأصول ورأس المال.

وأطلقت خلال الأعوام الماضية عدداً من مبادرات زيادة القيمة، بما في ذلك بدء تعامل أدنوك مع أسواق المال، وإصدار سندات شركة خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (ادنوك) والاحتكاك العام على أسهم أدنوك للتوزيع، والشراكة الاستراتيجية التجارية بين أدنوك للحفر وبيكر هيوز، وبين أدنوك للتكرير وإيني أو.أم.في. وكانت وكالة فيتش قد منحت أدنوك تصنيفاً ائتمانياً مستقلاً من الدرجة أي.أي بلس وتصنيف من الدرجة أي.أي بالنسبة للقدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعدّ هذان التصنيفان حالياً أعلى تصنيفات ائتمانية تمنحها وكالة فيتش لشركة نفط وغاز على مستوى العالم.

البنية التحتية في العالم خلال العام الحالي، لكنها تنتظر نجاح التحالف الاستثماري في توفير التمويل اللازم. وأصبح الحصول على تمويل مصرفي لمثل هذه الصفقات حالياً أكثر صعوبة في ظل الأوضاع الصعبة لسوق الائتمان وتراجع أسعار الطاقة.

وذكرت المصادر أن المستثمرين الراغبين في شراء الحصة يجرون حالياً بالفعل المراجعة الناقية للجهاالة لمكونات الصفقة لكن لم يتم الوصول إلى قرار نهائي، وقد يتغير تشكيل التحالف في أي وقت.

وكانت أدنوك قد أبرمت في العام الماضي أول استثمار في بنية الطاقة التحتية في الشرق الأوسط، حين استثمرت شركتها بلاك روك وكي.كي.آر 4 مليارات دولار في أصول شبكات أنابيب أدنوك لنقل وتوزيع النفط في الإمارات.

وتعكس هذه الاستثمارات غير المسبوقة في المنطقة جودة أصول أنابيب نقل وتوزيع النفط التابعة لأدنوك، ونهجها المبتكر في هيكلة فرص الاستثمارات بما يسهم في زيادة القيمة لشركائها والمستثمرين.

ويشكل الهيكل الاستثماري التاجيري المبتكر الأول من نوعه، الذي توظف فيه

يقرب تحالف يضم عدداً من أكبر صناديق الاستثمار العالمية من شراء حصة كبيرة في شبكة أنابيب غاز أدنوك، في أكبر صفقة استحواذ في مجال مشروعات البنية التحتية في العالم خلال العام الحالي، وهي من الاستثمارات النادرة في المنطقة وتكشف حجم الثقة بقطاع الطاقة الإماراتي.

أبوظبي - كشفت مصادر مطلعة أمس أن تحالفاً استثمارياً كبيراً يجري محادثات لتقديم عروض لشراء حصة من شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التابعة لشركة بتروول أبوظبي الوطنية (ادنوك) والتي قد تصل قيمتها إلى 15 مليار دولار.

وذكرت أن التحالف يضم حتى الآن مؤسسة غلوبال إنفرستراكس بارتنرز (جي.إي.بي) وشركة بروكفيلد أسيت مانجمنت، وهو يستعد لتقديم عرض لشراء نسبة 49 في المئة من أسهم شبكة أنابيب غاز أدنوك.

وقالت المصادر إن شركات ستام الإيطالية لتشغيل مشروعات البنية التحتية وصندوق تقاعد معلمي أونتاريو الكندي وصندوق الثروة السيادي السنغافوري وشركة كورية جنوبية تناقش الانضمام إلى ذات التحالف. ونقلت وكالة بلومبرغ عن المصادر

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمر بإرجاء عقود مشاريع إنفاق رأسمالي تبلغ قيمتها 8.2 مليار دولار

ويأتي ذلك بعد ازدياد عدد الناقلات المحملة بالغاز القطري، التي تجوب البحار دون أن تجد مشترين، بسبب تراجع الطلب وقيام بعض الشركات بإلغاء عقود مبرمة. وأصدرت شركة بترونت الهندية، أكبر مستورد للغاز في الهند، إخطاراً للشركة القطرية بإلغاء الشحنات المتعاقدة عليها بسبب إعلان حالة القوة القاهرة بسبب تراجع الطلب وعدم قدرتها على استلام الشحنات القطرية. كما أجبر التراجع الحاد في الطلب على الغاز في أوروبا، الناجم عن عمليات إغلاق حدت من الإنتاج الصناعي، موردي الغاز الطبيعي المسال مثل قطر على البحث عن مشترين بدلاً من العثور على مشترين أصبح في غاية الصعوبة بسبب انهيار الطلب الناجم عن شلل الاقتصاد العالمي وكون الأسواق مخممة بالمعروض أصلاً قبل تفشي وباء كورونا.

وقالت ريببكا تشيا المحللة لدى شركة كبلر للبيانات إن ناقلة الغاز المسال "السهلة" التي كان من المفترض أن تتجه إلى الهند في الأول من أبريل، متوقفة دون عمل في ميناء رأس لفان. ولا يبدو أن أصام الدوحة سوى مواصلة السحب من الاحتياطات المالية، في ظل النزاعات الاستعراضية الواسعة في مشاريع البناء استعداداً لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 ومعاتاتها من المقاطعة العربية، التي قوضت معظم النشاطات الاقتصادية.

ويبدو أن قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهدد بالانفجار، حين تتحول مشاريع البناء الكبيرة إلى عبء ثقيل، بعد استخدامها لمرة واحدة في استضافة البطولة.



انقطاع التمويل